



جامعة المستقبل  
AL MUSTAQBAL UNIVERSITY

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة المستقبل / كلية العلوم الإدارية  
قسم المحاسبة المرحلة الثالثة

(المحاسبة عن اندماج الشركات)

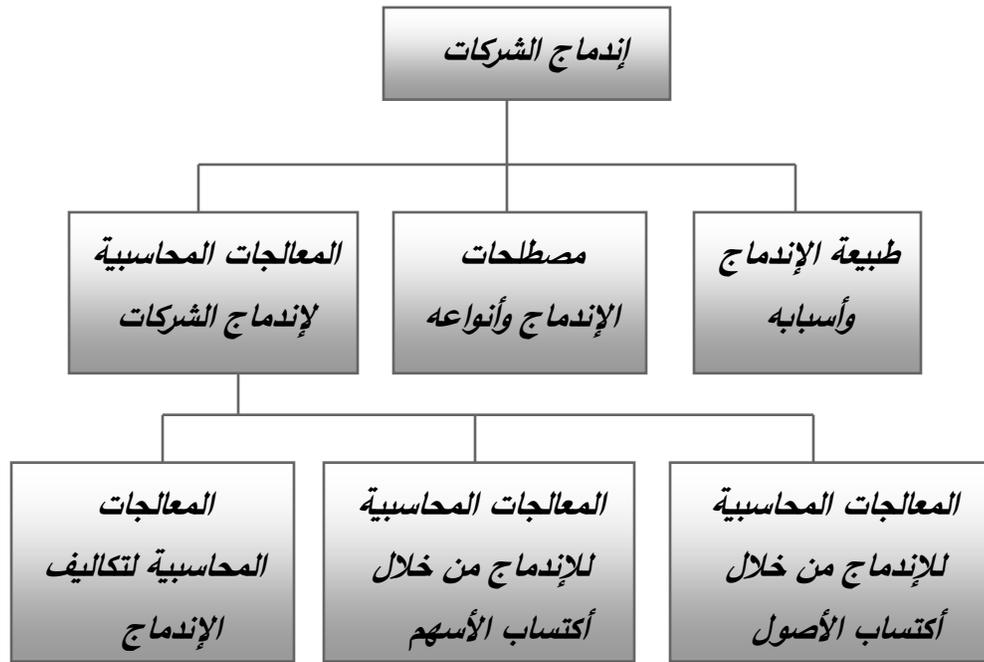
محاسبة مالية متقدمة

مدرس المادة

م.م علي كريم خضير

## تمهيد

عندما تعمل الشركات في ظل ظروف بيئية قابلة للتغيير والتطوير بشكل سريع , تكون تلك الشركات بحاجة إلى التوسع لمواجهة تلك الظروف والبقاء على قيد الحياة , وذلك من خلال تبني وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتوسع داخليا أو خارجيا , إذ يمكن للشركات أن تتوسع داخليا من خلال استغلال مواردها والإهتمام بنشاطات البحث والتطوير وتسويق السلع والخدمات بحيث تتمكن الشركة من المحافظة على حصتها السوقية أو زيادتها , كما يمكن للشركات أن تتوسع خارجيا من خلال أكتساب أصول أو أسهم شركات أخرى تنتمي إلى نفس السوق أو إلى أسواق أخرى بحيث تتمكن الشركات من المحافظة أيضا على حصتها السوقية أو زيادتها , ويطلق على هذا النوع من التوسع باندماجات الأعمال *Business Combinations* , وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على الأمور التالية :



## أولا : طبيعة الإندماج وأسبابه

يحصل إندماج الأعمال عندما تصبح نشاطات أو عمليات شركتين أو أكثر تحت سيطرة شركة واحدة وملكية مشتركة . ويتمثل الدافع الاقتصادي الأساسي لتبرير إندماج الشركات مهما كان نوعه في زيادة القيمة الاقتصادية للشركات الداخلة في الإندماج , والتي تعزى أسباب زيادتها إلى ما يلي :

1. تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج أو التكاليف الإدارية أو نفقات البحث والتطوير أو النفقات التمويلية , كما يحقق الإندماج بين الشركات مزايا الإستفادة من الخبرات الإدارية والتكنولوجية والموارد البشرية , فضلا عن تسهيلات الانتاج ومنافذ التوزيع .

2. اكتساب أصول بكلفة تقل عن قيمتها السوقية أو العادلة , إذ أحيانا ما تعكس توقعات المتعاملين في السوق المالية قيمة كلية لأحدى الشركات تقل عن التكلفة الإستبدالية لصافي أصول تلك الشركة , مما يجعلها هدفا ناجحا لمحاولات الإندماج .

3. تحسين كفاءة الشركات الداخلة في الإندماج عن طريق تغيير إدارتها , إذ قد يؤدي الإندماج إلى تمكين الشركة المكتسبة ( لصافي الأصول أو الأسهم ) ذات الإدارة الناجحة بتولي شؤون الشركات التي تعاني من نقص في الكفاءة الإدارية وبشكل ينعكس في تحسين أدائها المالي والتشغيلي .

4. تحقيق بعض الوفورات الضريبية , إذ قد تستفيد الشركة التي حققت نسب عالية من الأرباح من اندماجها مع شركات أخرى حققت نسب عالية من الخسائر لسنوات متتالية في تخفيض مبالغ الضريبة التي تخضع لها كلا الشركتين باندماجهما معا, أو قد تستفيد شركة لها سيولة نقدية من تحقيق وفورات ضريبية عندما تقوم باستخدام السيولة النقدية في إكتساب صافي أصول أو أسهم شركة أخرى بدلا من توزيعها على المساهمين في شكل توزيعات أرباح نقدية والتي عادة ما يترتب عليها تحمل أولئك المساهمين ضرائب على تلك التوزيعات.

5. تخفيض درجة المخاطرة عن طريق تنويع الإستثمارات , ويحصل ذلك عادة في إندماج الشركات متعددة النشاط أي تلك التي تزاوّل كل منها نشاطا مختلفا, حيث أن عدم وجود ارتباط بين ارقام الربحية المتحققة لكل منهما سوف يؤدي إلى تخفيض درجة التفاوت في أرقام الربحية من سنة لأخرى بعد الإندماج مما يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة .

6. تحقيق درجة أكبر من السيطرة على السوق عن طريق تخفيض درجة المنافسة أو القضاء عليها , إلا أن هذه الميزة قد تعد في بعض الأحيان من المخاطر التي تنتج عن الإندماج حيث أنها تساعد في ظهور تكتلات اقتصادية أو شركات احتكارية وتهيء الفرصة لتحكم تلك الشركات في الأسواق الصناعية أو التجارية.

7. يعد خيار الإندماج بين شركة وشركة أو شركات أخرى أفضل من خيار تصفية تلك الشركة وذلك عن طريق إدخال حصص حاملي أسهم الشركة في مشروع شركة جديدة لغرض الإستمرار في مزاولة أعمال الشركة بدلا من تصفيتها.

## ثانيا : مصطلحات الإندماج وأنواعه

هناك العديد من المصطلحات التي يمكن استخدامها لوصف عملية إندماج الشركات من بينها الإندماج *Merger* والتوحيد *Consolidation* إلا أن المصطلح الأكثر استخداما في السنوات الأخيرة هو مصطلح الإكتساب *Acquisition* الذي يجسد قيام شركة ما بإكتساب صافي أصول أو إكتساب أسهم شركة أخرى . وعليه فأن هناك أكثر من نوع واحد لإندماج الشركات بحسب طبيعة الإندماج وطريقته وكما يلي :

### 1. أنواع الإندماج بحسب طبيعته حيث يقسم الإندماج إلى :

أ. إندماج الشركات الودي , ويقوم هذا النوع من الإندماج على اتفاق مجالس إدارات الشركات المحتمل اندماجها في الدخول في مفاوضات متبادلة وفقاً لشروط مقبولة من قبل جميع الشركات وصياغة مقترح بهذا الشأن ، يقدم بعدها إلى أصحاب المصلحة (وبالتحديد حملة الأسهم) في تلك الشركات لغرض المصادقة عليه، حيث تتطلب المصادقة حصول المشروع على ثلثي أو ثلاثة أرباع الأصوات لكي يكون مقبولا من الناحية القانونية.

ب. إندماج الشركات غير الودي , ويحصل هذا النوع من الإندماج عندما تحصل مقاومة له من مجلس إدارة الشركة المستهدفة (تكون عملية الحصول عليها مستهدفة ) ومن خلال سعر (عطاء) رسمي يمكن الشركة التي ترغب بالإندماج إن تتعامل مباشرة مع حملة أسهم الشركة المستهدفة بشكل انفرادي ، ويتم عادة نشر عرض الشراء في الجريدة ويتضمن سعر أعلى من القيمة السوقية الحالية لأسهم الشركة في تاريخ محدد، وإذا لم تتمكن الشركة التي عرضت السعر الحصول على

العدد المناسب من الأسهم فيإمكانها سحب العرض الذي يعد من الوسائل المفضلة للحصول على الشركات بسبب سرعة وسهولة تنفيذه .  
2. أنواع الإندماج بحسب طريقته حيث يقسم الإندماج إلى :

أ. الإندماج القانوني , ويحصل عندما تكتسب إحدى الشركات صافي أصول شركة أخرى من خلال تبادل الأسهم ودفع نقد أو أصول عينية أخرى أو إصدار أدوات مديونية أو الجمع بين أكثر من طريقة واحدة ، على أن تبقى الشركة المكتسبة محتفظة بشخصيتها المعنوية المستقلة مع إلغاء الشخصية المعنوية المستقلة للشركة التي تم إكتساب أصولها ووفقا للصيغة التالية :

$$\text{شركة A} + \text{شركة B} = \text{شركة A}$$

ب. التوحيد القانوني , ويحصل عندما يتم تأسيس شركة جديدة للحصول على اثنين أو أكثر من الشركات الأخرى من خلال تبادل الأسهم القابلة للتصويت لتلك الشركات , ويتم عندها فقدان الشخصية المعنوية للشركات المندمجة مع تكوين شخصية معنوية مستقلة للشركة الجديدة ووفقا للصيغة التالية :

$$\text{شركة A} + \text{شركة B} = \text{شركة C}$$

ت. الإكتساب , ويحصل عندما تدفع شركة ما النقد أو تصدر الأسهم أو الديون لقاء حصولها على كل أو جزء من الأسهم القابلة للتصويت لشركة أخرى . وعندما تحصل الشركة المشتريّة على حقوق السيطرة على أسهم الشركة الأخرى فإن النتيجة ستكون علاقة الشركة الأم ( الشركة القابضة ) والشركة أو الشركات التابعة ، وينتج عن ذلك احتفاظ الشركة التابعة بالشخصية المعنوية المستقلة مع الحاجة لإعداد القوائم المالية الموحدة ووفقا للصيغة التالية:

$$\text{قوائم مالية شركة A} + \text{قوائم مالية شركة B} = \text{قوائم مالية موحدة للشركتين A, B}$$

وبشكل عام فإن هناك نوعين من الإندماج هما إكتساب الأصول (شراء الأصول)، ويتم في ظل هذا الإكتساب احتفاظ الشركة المشترية ( الشركة الدامجة ) بشخصيتها المعنوية المستقلة مقابل إلغاء الشخصية المعنوية المستقلة للشركة المشترية (المندمجة) حيث يتم غلق سجلات الشركة الأخيرة ونقل أصولها والتزاماتها إلى سجلات الشركة المشترية , وإكتساب الأسهم (شراء الأسهم) ويتم في ظل هذا الإكتساب احتفاظ كلا الشركتين (القابضة والتابعة) بالشخصية المعنوية المستقلة ، على أن يتم إعداد القوائم المالية الموحدة للشركتين كوحدة واحدة حيث يتم إثبات عملية شراء الأسهم في سجلات الشركة المشترية من خلال فتح حساب الأستثمارات طويلة الأجل بالأسهم للتعبير عن عملية شراء الأسهم ودون الحاجة إلى غلق سجلات الشركة المشترية وتحويل أرصدة حساباتها إلى الشركة المشترية .

ويجب الأخذ في الاعتبار إن الإكتساب سواء من خلال الحصول على الأصول أو على الأسهم فهو لا يؤثر على طريقة التبادل أو التعويض حيث يمكن للشركة الحصول على السيطرة على شركة أخرى في عملية شراء الأسهم من خلال النقد، الديون، إصدار الأسهم أو الجمع بين الطرق الثلاث أحياناً، وكذلك فإن الشركة يمكنها الحصول على إجمالي أصول شركة أخرى من خلال استخدام النقد، الديون، الأسهم أو الجمع بين تلك الطرق وعموماً هناك اثنين من القضايا المرتبطة باكتمال الإندماج هما :

1. مالذي سيتم إكتسابه (الأسهم أم الأصول)
  2. مالذي سيتم تحمله (التعويض لقاء الإندماج )
- وكما موضح في المخطط التالي :

مالذي سيتم تحمله	مالذي سيتم إكتسابه
1. النقد	صافي أصول الشركة (المندمجة) (الأصول والالتزامات)
2. الديون	
3. الأسهم	الأسهم العادية لشركة (التابعة) 50% أو أكثر أو أحيانا اقل
4. الجمع بين الطرق الثلاث أعلاه	

وعند إكتساب الأصول ، يجب على الشركة المشتريّة أن تحصل على 100% من أصول الشركة المشتراة ، في حين يمكن أن تحصل الشركة المشتريّة عند إكتساب الأسهم على السيطرة من خلال شراء 51% أو أكثر من الأسهم القابلة للتصويت للشركة المشتراة ( وربما اقل من ذلك ) ، وهذا يمثل إحدى الفوائد الواضحة لإكتساب الأسهم بالمقارنة مع إكتساب الأصول من حيث الكلفة المترتبة على عملية الإندماج ، فضلاً عن تجنب المفاوضات الرسمية المباشرة مع إدارة الشركة المشتراة وكذلك ميزة الاحتفاظ بالشخصية المعنوية المستقلة للشركة المشتراة وبالتالي المسؤولية المحدودة عن التزامات الشركة المشتراة بما يعادل أصولها فقط والمرونة العالية في الوصول إلى عوائد الضريبة الموحدة أو الانفرادية ، ومن جهة اخرى فان النظام الملائم لإحدى الشركات قد لا يلائم الشركة المندمجة كلياً في ظل إكتساب الأسهم ، فإكتساب الأسهم لا يخلو هو الآخر من صعوبات ، وعلى أية حال فان الظروف الاقتصادية وظروف كل حالة بشكل مستقل هو من يحدد الحالة الأفضل للإكتساب .

هذا ويجوز بحسب متطلبات قانون الشركات العراقي 21 لسنة 1997 المعدل إندماج شركة أو أكثر بأخرى، أو إندماج شركتين أو أكثر لتكوين شركة واحدة ، ويشترط لجواز الإندماج بين الشركات ان لا يؤدي الإندماج إلى :

1. فقدان الشركة المساهمة شخصيتها المعنوية لصالح شركة محدودة أو تضامنية.
2. فقدان الشركة المحدودة شخصيتها المعنوية لصالح شركة تضامنية.
3. أن لا يؤدي الإندماج الى زيادة عدد أعضاء الشركة المندمج بها أو الناجمة عن الإندماج عن الحد المقرر لها قانونا بحسب نوعها.

وتتمثل إجراءات الإندماج بما يلي :

1. إعداد دراسة اقتصادية وفنية للشركات المساهمة المراد إندماجها تتضمن أهداف ومسوغات وشروط الإندماج وأية بيانات أخرى ينبغي تقديمها الى الهيئة العامة لكل شركة.
2. يتخذ قرار الإندماج في الهيئة العامة لكل شركة على إنفراد، ويحدد فيه أسم ونوع الشركة التي سيتم الإندماج معها أو الشركة التي ستتكون من الإندماج ورأس مالها وعدد أعضائها ونشاطاتها، وترسل القرارات مع الدراسة إلى المسجل خلال 10 عشرة أيام من اتخاذها.
3. اذا قرر المسجل خلال فترة 15 خمسة عشر يوما من إستلامه للقرارات أنها تتماشى مع القانون، يقوم بدون بإصدار إذن بنشرها، ويبلغ الشركات ذات العلاقة بقراره، وتتولى الشركات نشر القرارات في النشرة وفي احدى الصحف اليومية.
4. على الشركات التي وافق المسجل على إندماجها توجيه الدعوة لعقد إجتماع مشترك لجمعياتها العمومية بهدف تعديل العقود القائمة للشركات المندمجة أو وضع عقد جديد للشركة الناجمة عن الإندماج، حسب الأحوال، ثم يرسل العقد إلى المسجل بعد ذلك للمصادقة عليه ونشره في النشرة وفي أحد الصحف اليومية , ويعد الإندماج نافذا من تاريخ آخر نشر للعقد المعدل أو الجديد حسب الأحوال وتنتهي في هذا التاريخ، الشخصية المعنوية للشركات التي إندمجت في شركة أخرى أو التي أندمجت

مكونة شركة جديدة، وتنتقل حقوق والتزامات الشركة المندمجة كافة إلى الشركة المدمج بها او الناجمة عن الإندماج.

### ثالثاً : المعالجات المحاسبية لأندماج الشركات

تمت المحاسبة عن الإندماج وفقاً لطريقة الإكتساب التي أوصت بها معايير الإبلاغ المالي الدولية *International Financial Reporting Standards* ، بدلاً من الطريقتين المعمول بهما سابقاً وهما طريقة توحيد المصالح وطريقة الشراء ، حيث كان الهدف من التغيير هو التوصية بطريقة واحدة ينتج من تطبيقها تقارير مالية شفافة وقابلة للمقارنة وكذلك المحاسبة عن الأعمال المكتسبة بالقيمة العادلة في تاريخ الإكتساب وليس بالكلفة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم استنزاف شهرة المحل الناتجة عن الإندماج وإنما إخضاعها سنوياً لأختبار انخفاض القيمة *Impairment* في ظل المعيار المحاسبي ذا الصلة بهذا الموضوع . وفيما يلي تفاصيل المعالجات المحاسبية لكلا النوعين من الإندماج :

#### 1. المعالجات المحاسبية للإندماج عن طريق إكتساب الأصول

يتم معاملة الإندماج في ظل طريقة إكتساب الأصول على انه إكتساب واحدة أو أكثر من الشركات من قبل شركة أخرى وهناك خمسة خطوات للمحاسبة عن هذا النوع من الإندماج :

- أ. تحديد الشركة المكتسبة ( المشتري ) .
- ب. تحديد تاريخ الإكتساب .
- ت. قياس القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التي تم إكتسابها ( المشتراة ) .
- ث. تحديد تكلفة الإكتساب التي ستحملها الشركة المكتسبة .
- ج. تحديد الفرق بين تكلفة الإكتساب وبين القيمة العادلة لصافي الأصول .

فإذا كانت تكلفة الإكتساب أكبر من القيمة العادلة لصافي الأصول فإن الفرق يعد شهرة محل ، وبالعكس أي إذا كانت تكلفة الإكتساب أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول فيتم معالجة الفرق اما عن طريق تخفيض قيمة بعض الأصول المكتسبة (كذلك إلغاء أي حساب موجود سابقاً للشهرة) بما يعادل الفرق المحدد مسبقاً أو يتم الاعتراف بالفرق على أنه مكاسب متحققة جراء عملية الإندماج .

وعندما يتم الإكتساب من خلال إصدار الأسهم فإن الأصول المكتسبة مقابل إصدار الأسهم يتم إثباتها بالقيمة العادلة للأسهم المصدرة أو القيمة العادلة للأصول المستلمة ايهما أكثر وضوحاً، فإذا كانت الأسهم من النوع التي يتم التداول بها وبشكل فعال ولديها سعر سوق واضح ، فإن القيمة السوقية للسهم تعد مقياس أو دليل أوضح للقيمة العادلة بالمقارنة مع الاقيام المخمئة لصافي أصول الشركة المشترية ، وعندما تكون الأسهم المصدرة جديدة أو لا يتم التداول بها بشكل واسع ، يفضل عندها استخدام القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشترية مع الأخذ بنظر الإعتبار طرح تكاليف الإصدار ( لكل من الأسهم أو السندات ) المطلوبة لإكمال عملية الإندماج من القيمة المحددة للسهم أو السند .

وتتضمن اتفاقات الإكتساب في بعض الأحيان تعهد الشركة المشترية بدفع تعويضات إضافية إلى مساهمي الشركة المشترية عند حصول أحداث محددة في المستقبل في شكل نقدية أو إصدار أوراق مالية إضافية ، ويتطلب الأمر في هذه الحالة قياس تلك التعهدات المحتملة وإثباتها بالقيمة العادلة في تاريخ الإكتساب وتتضمن هذه التعهدات احتمالات مشروطة مستندة إلى الإيرادات ، ضمانات حول أسعار الأوراق المالية المستقبلية والمدفوعات المحتملة المستندة إلى نتائج الدعاوى القضائية ، حيث أن المساهمات المتوقعة للشركة المشترية في إيرادات الشركة المشترية يعد عنصراً مهماً عند

تحديد السعر الواجب دفعه إلى الشركة المشتراة وبسبب إن الإيرادات المستقبلية غير معروفة فإن اتفاق الشراء ممكن ان يتضمن تعهد بسداد تعويضات إضافية إلى مساهمي الشركة المشتراة , ويتم المحاسبة عن هذا الأمر من خلال اثبات قيد محاسبي في تاريخ الاتفاق يتضمن جانبه المدين حساب شهرة المحل , في حين يتضمن جانبه الدائن التزامات محتملة عن تعويضات مستقبلية لمساهمي الشركة المشتراة .

مثال 1 : فيما يلي قائمة الميزانية لشركة بغداد التجارية المساهمة كما في 2011/12/31

<u>الأصول</u>	<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
100000 الأصول المتداولة	80000 الالتزامات المتداولة
250000 الأصول الثابتة ( بالصافي )	200000 رأس المال
150000 براءة الاختراع	100000 علاوة إصدار الأسهم
	120000 الأرباح المحتجزة
<u>500000</u> مجموع الأصول	<u>500000</u> مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

وفي ذلك التاريخ قررت شركة دجلة التجارية المساهمة إكتساب أصول شركة بغداد بعد تقييمها وفقا لقيمتها العادلة وكما يلي :

الأصول المتداولة 120000 دينار

الأصول الثابتة 380000 دينار

براءة الاختراع 110000 دينار

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية للإندماج في ظل الحالات الثلاث التالية وبشكل مستقل .

1. بلغت تكلفة الإندماج 530000 دينار دفعت نقدا .

2. بلغت تكلفة الإندماج 660000 دينار دفعت نقدا .

3. بلغت تكلفة الإندماج 490000 دينار دفعت نقدا .

الحل :

1. يتم في ظل الحالات الثلاث أعلاه اثبات قيد غلق سجلات شركة بغداد المساهمة

وكما يلي :

80000 د/ الإلتزامات المتداولة

200000 د/ رأس المال

100000 د/ علاوة إصدار الأسهم

120000 د/ الأرباح المحتجزة

100000 د/ الأصول المتداولة

250000 د/ الأصول الثابتة ( بالصافي )

150000 د/ براءة الاختراع

2. أثبات قيد الإندماج في سجلات شركة دجلة وكما يلي :

الحالة الأولى :

530000 دينار

تكلفة الشراء المدفوعة من قبل الشركة المشترية

القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المشترية

200000 رأس المال

100000 علاوة إصدار الأسهم

120000 الأرباح المحتجزة

(420000)

110000

الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة الدفترية لصافي الأصول

(20000)

الزيادة في قيمة الأصول المتداولة

(130000)

الزيادة في قيمة الأصول الثابتة

40000

الإنخفاض في قيمة براءة الاختراع

-0-

شهرة المحل ( إن وجدت )

وعليه يتم إثبات القيد التالي في سجلات شركة دجلة :

120000 د/ الأصول المتداولة

380000 د/ الأصول الثابتة ( بالصافي )

110000 د/ براءة الاختراع

80000 د/ الإلتزامات المتداولة

530000 د/ النقدية

الحالة الثانية :

660000 دينار

تكلفة الشراء المدفوعة من قبل الشركة المشترية

القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المشترية

200000 رأس المال

100000 علاوة إصدار الأسهم

120000 الأرباح المحتجزة

(420000)

240000

الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة الدفترية لصافي الأصول

(20000)

الزيادة في قيمة الأصول المتداولة

(130000)

الزيادة في قيمة الأصول الثابتة

40000

الإنخفاض في قيمة براءة الاختراع

130000

شهرة المحل ( إن وجدت )

وعليه يتم إثبات القيد التالي في سجلات شركة دجلة :

120000 د/ الأصول المتداولة  
 380000 د/ الأصول الثابتة ( بالصافي )  
 110000 د/ براءة الاختراع  
 130000 د/ شهرة محل  
 80000 د/ الإلتزامات المتداولة  
 660000 د/ النقدية

الحالة الثالثة :

490000 دينار	تكلفة الشراء المدفوعة من قبل الشركة المشتريه
	القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المشترية
200000	رأس المال
100000	علاوة إصدار الأسهم
<u>120000</u>	الأرباح المحتجزة
<u>(420000)</u>	
70000	الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة الدفترية لصافي الأصول
(20000)	الزيادة في قيمة الأصول المتداولة
(130000)	الزيادة في قيمة الأصول الثابتة
<u>40000</u>	الإنخفاض في قيمة براءة الاختراع
<u>(40000)</u>	شهرة المحل السالبة ( أو مكاسب الإندماج )

وعليه يتم إثبات القيد التالي في سجلات شركة دجلة :

120000 د/ الأصول المتداولة

348980 د/ الأصول الثابتة [ 380000 - ( 490000/380000 × 40000 ) ]\*

101920 د/ براءة الاختراع [ 110000 - (490000/110000 × 40000) ]

80000 د/ الإلتزامات المتداولة

490000 د/ النقدية

\*تم توزيع شهرة المحل السالبة على الأصول طويلة الأجل حسب القيمة العادلة لتلك الأصول بنسبة الجزء إلى الكل .

ويمكن معالجة الفرق في الحالة 3 أعلاه والبالغ 40000 دينار على أنه مكاسب *Bargain* تم تحقيقها من قبل الشركة الدامجة نتيجة مفاوضاتها الناجحة والمباشرة مع مجلس إدارة الشركة المندمجة أو غير المباشرة مع حملة الأسهم فيها , وعليه يمكن كتابة القيد أعلاه بالشكل التالي :

120000 د/ الأصول المتداولة

380000 د/ الأصول الثابتة

110000 د/ براءة الاختراع

80000 د/ الإلتزامات المتداولة

490000 د/ النقدية

40000 د/ مكاسب الإندماج

ومن الجدير بالذكر أن المعالجة أعلاه غير مقبولة في التطبيق العملي بسبب تعارضها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما *GAAP* , حيث أن الإيرادات لا تتحقق إلا عند البيع وليس الشراء كما حصل في أعلاه .

مثال 2 : تفكر شركة (س) في القيام بالإندماج مع شركة (ص) عن طريق شراء أسهمها والمحاسبة عند الإندماج باتباع طريقة الشراء فإذا علمت بأن ميزانية شركة (ص) قبل الإندماج مباشرة كانت كما يلي :

التفاصيل	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
النقدية و المدينون	350 000	---
البضاعة	350 000	450 000
استثمارات في أوراق مالية طويلة الأجل	180 000	200 000
الأراضي	800 000	1100 000
المباني ( بالصافي )	700 000	1400 000
حقوق الاختراع	500 000	1000 000
<b>المجموع</b>	<b>2880 000</b>	
الدائنون و أ . د	220 000	
قروض طويلة الأجل	1180 000	
رأس المال	900 000	
أ . المحتجزة	580 000	
<b>المجموع</b>	<b>2880 000</b>	

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة لأندماج الشركتين وذلك لكل حالة مما يأتي بشكل مستقل :

1. أن تقوم الشركة ( س ) بسداد نقدية تعادل 3150 000 دينار بصك فضلا عن دفع مبلغ 250 000 دينار مصاريف مباشرة للإندماج نقدا .

2. تقوم الشركة ( س ) بإصدار 1180 000 سهم علما بأن القيمة السوقية للسهم 2.5 دينار وأن مصاريف إصدار الأسهم كانت 50 000 دينار .

الحل :

1. يتم في كلا الحالتين اثبات قيد غلق أرصدة حسابات الشركة ص :

220000 ح/ دائنون وأوراق دفع

1180000 ح/ قروض طويلة الأجل

900000 ح/ رأس المال

580000 ح/ الأرباح المحتجزة

350000 ح/ النقدية والمدينون

350000 ح/ البضاعة

180000 ح/ استثمارات طويلة الأجل

800000 ح/ الأراضي

700000 ح/ المباني بالصافي

500000 ح/ براءة الاختراع

2. اثبات قيد الإندماج في سجلات الشركة س :

الحالة الأولى :

3150000 دينار

تكلفة الشراء المدفوعة من قبل الشركة المشتري

القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المشتراة

900000 رأس المال

580000 الأرباح المحتجزة

(1480000)

1670000

الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة الدفترية لصافي الأصول

(100000)	الزيادة في قيمة البضاعة
(20000)	الزيادة في قيمة الأستثمارات
(300000)	الزيادة في قيمة الأرض
(700000)	الزيادة في قيمة المباني
(500000)	الزيادة في قيمة براءة الأختراع
<u>50000</u>	شهرة المحل

وعليه يتم اثبات قيد الإندماج التالي :

350000	ح/ النقدية والمدينون
450000	ح/ البضاعة
200000	ح/ إستثمارات طويلة الأجل
1100000	ح/ الأراضي
1400000	ح/ المباني بالصافي
1000000	ح/ براءة الأختراع
50000	ح/ شهرة محل
220000	ح/ دائنون وأوراق دفع
1180000	ح/ قروض طويلة الأجل
3150000	ح/ النقدية
250000	ح/ مصاريف الإندماج
250000	ح/ النقدية

الحالة الثانية :

2950000 دينار	تكلفة الشراء (1180000 سهم × 2.5 دينار للسهم )
	القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المشتراة
	رأس المال
	الأرباح المحتجزة
<u>(1480000)</u>	
1470000	الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة الدفترية لصافي الأصول
(100000)	الزيادة في قيمة البضاعة
(20000)	الزيادة في قيمة الأستثمارات
(300000)	الزيادة في قيمة الأرض
(700000)	الزيادة في قيمة المباني
<u>(500000)</u>	الزيادة في قيمة براءة الأختراع
<u>(150000)</u>	شهرة المحل السالبة

وعليه يتم اثبات قيد الإندماج التالي :

350000 د/ النقدية والمديون  
450000 د/ البضاعة  
200000 د/ استثمارات طويلة الأجل  
1052857 د/ الأراضي\* (1100000 - [ 3500000/1100000 × 150000 ] )  
1340000 د/ المباني بالصافي (1400000 - [ 3500000/1400000 × 150000 ] )  
957143 د/ براءة اختراع (1000000 - [ 3500000/1000000 × 150000 ] )  
220000 د/ دائنون وأوراق دفع  
1180000 د/ قروض طويلة الأجل  
1180000 د/ رأس المال ( 1180000 سهم × 1 دينار للسهم )  
1770000 د/ علاوة إصدار الأسهم (1180000 سهم × 1.5 دينار للسهم )

\*تم توزيع شهرة المحل السالبة على الأصول طويلة الأجل (عدا حساب الاستثمارات) وحسب القيمة العادلة لتلك الأصول بنسبة الجزء إلى الكل .

50000 د/ مصاريف الأصدار  
50000 د/ النقدية

50000 د/ علاوة إصدار الأسهم  
50000 د/ مصاريف الأصدار

مثال 3 : بالرجوع إلى الحالة الأولى من المثال أعلاه وعلى فرض أن الشركة الدامجة أتفقت مع مجلس إدارة الشركة المندمجة على تعويض مساهميها بمبلغ نقدي إضافي يعادل 500000 دينار لو أن إيرادات الشركة بعد الإندماج بلغت 8000000 دينار فما فوق ولمدة سنتين من تاريخ الإندماج , المطلوب :

إثبات القيد المحاسبي اللازم في ظل الحالتين التاليتين :

1. أن الشركة بعد الإندماج استطاعت أن تحقق الإيرادات المحددة في أعلاه .
2. أن الشركة بعد الإندماج لم تستطيع أن تحقق الإيرادات المحددة في أعلاه .

الحل :

يتم في كلا الحالتين إثبات القيد التالي في تاريخ الإندماج :

50000 د/ شهرة محل

50000 د/ الإلتزامات المحتملة

حيث يعد حساب الإلتزامات المحتملة ديون على الشركة الدامجة لصالح مساهمي الشركة المندمجة يجب سدادها عند تحقق الشرط الخاص بالإيرادات , فإذا تحقق الشرط حسب الحالة 1 سيتم إثبات القيد التالي :

50000 د/ الإلتزامات المحتملة

50000 د/ النقدية

أما إذا لم يتحقق الشرط حسب الحالة 2 فيتم إثبات القيد التالي :

50000 د/ الإلتزامات المحتملة

50000 د/ مكاسب التغير في التقديرات المحاسبية

## 2. المعالجات المحاسبية للإندماج عن طريق إكتساب الأسهم

يتم وفقاً لهذا النوع من الإندماج قيام شركة ما بإكتساب ما يعادل 51% فما فوق من الأسهم القابلة للتصويت لشركة أخرى ، وظهر ما يسمى بعلاقة الشركة القابضة *Holding Company* والشركة التابعة *Subsidiary Company* ، ويشير مصطلح الشركة التابعة إلى امتلاك الشركة القابضة مصالح مسيطر عليها في شركة أخرى ، وتعرف السيطرة على إنها قدرة الشركة القابضة على توجيه الإدارة والسياسات التي تخص النشاطات المستمرة في الشركة التابعة بهدف زيادة المنافع أو تخفيض الخسائر المتأتية من تلك النشاطات ولأغراض إعداد القوائم المالية الموحدة تتضمن السيطرة القدرة على اتخاذ القرارات التي لا يمكن تقاسمها مع الآخرين ، وهي تؤكد الحاجة إلى إعداد القوائم المالية الموحدة عندما تكون السيطرة موجودة حتى في ظل غياب الملكية بالأغلبية وتقدم مجموعة من المؤشرات لأفتراض السيطرة مثل :

- أ. التمثيل في مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها .
- ب. وجود صفقات متبادلة هامة نسبياً بين الشركتين .
- ت. المشاركة في عمليات صياغة السياسات واتخاذ القرارات .
- ث. التبادل الإداري والتكنولوجي وعلى مستوى الأشخاص .
- ج. علاقة ملكية الشركة المستثمرة مع ملكية المساهمين الآخرين ، فقد تمتلك شركة 40% من الأسهم القابلة للتصويت في شركة أخرى وليس هناك طرف آخر في الشركة ( نسبة 60% المتبقية ) لديه مصالح مهمة ، وان الشركة المستثمرة تسيطر على مجلس إدارة الشركة المستثمر فيها .

وتهدف القوائم المالية الموحدة إلى تقديم نتائج التشغيل والمركز المالي للشركة القابضة والشركة التابعة كما لو كانت كلا الشركتين وحدة اقتصادية واحدة ، وبشكل عام فان هدف التوحيد يتمثل في تقديم العرض المالي ذا المعنى الأكثر أهمية في ظل الظروف الممكنة ، حيث تعد القوائم المالية الموحدة مفيدة لمختلف الأطراف من اصحاب المصلحة في الشركات المعنية . وفي ظل ظروف معينة قد لا يتم إعداد القوائم المالية حتى وان كانت الشركة القابضة تمتلك غالبية أسهم الشركة التابعة القابلة للتصويت ، على سبيل المثال إذا كانت الشركة التابعة تحت التصفية أو إعادة التنظيم القانوني ، أو اذا كانت الشركة التابعة اجنبية وتعمل في ظل قوانين وتعليمات وضوابط بلدها التي تحد من سيطرة الشركة القابضة عليها .

وتعد القوائم المالية الموحدة قوائم مالية ملحقة للقوائم المالية الاساسية المعدة من قبل كل شركة بشكل مستقل وهي تمثل مجموع الاصول والالتزامات ، الايرادات والمصاريف للشركات القابضة والتابعة بعد حذف أثر العمليات المتبادلة حيث ان القوائم المالية الاساسية المعدة من قبل الشركات القابضة كوحدة قانونية مستقلة غير كافية لتوفير معلومات عن الوضع المالي ونتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية التي تمت السيطرة عليها من قبل الشركة القابضة . وهناك نوعين من القوائم المالية الموحدة يتمثل النوع الأول بالقوائم المالية الموحدة التي يتم إعدادها في تاريخ الشراء (الإكتساب) وتمثل قائمة الميزانية الموحدة التي تعبر عن الوضع المالي للشركتين القابضة والتابعة معا ، والنوع الثاني الذي يتم إعداده في نهاية كل سنة مالية بدءا من السنة التي تم فيها الشراء ، وتشمل قائمة الميزانية الموحدة ، فضلا عن القوائم المالية الأخرى ( قائمة الدخل الموحدة وقائمة الأرباح المحتجزة الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة ) .

وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على النوع الأول من القوائم المالية الموحدة ووفقاً للخطوات التالية :

أ. إثبات الاستثمارات في أسهم الشركة التابعة في سجلات الشركة القابضة بالكلفة ، التي تعبر عن القيمة العادلة للأسهم التي تم استلامها أو القيمة العادلة للأصول التي تم سدادها ايهما أكثر وضوحاً ، مع عدّ التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن شراء الأسهم مصاريف ايرادية ( يتم إطفائها في سنة تحقيقها ) وبحسب متطلبات المعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن .

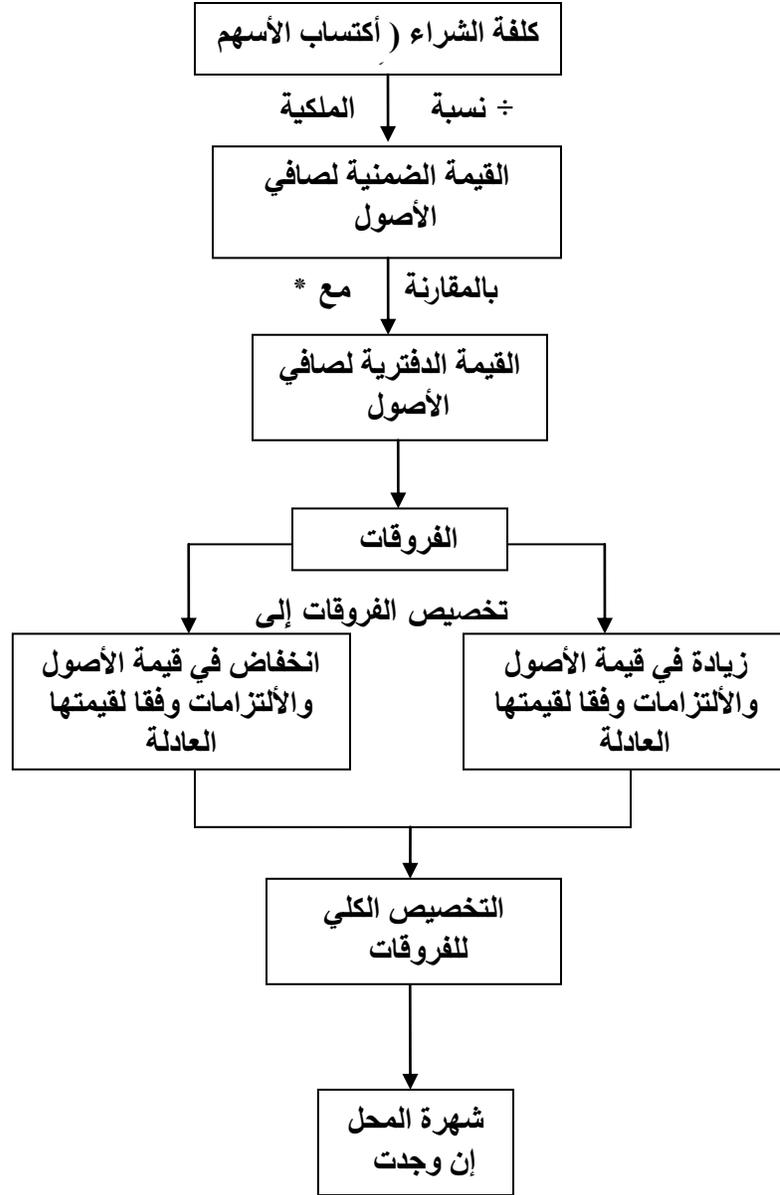
ب. تحضير ورقة العمل اللازمة لإعداد قائمة الميزانية الموحدة من خلال جمع الأصول والالتزامات للشركة القابضة والشركة التابعة كوحدة واحدة وبكامل أرصدها ( بغض النظر عن نسبة الملكية إذا كانت 100% أو اقل ) بعد إجراء الإستبعادات للعمليات المتبادلة بين الشركتين ، ومن بينها حذف حساب الاستثمارات في الشركة القابضة مقابل حذف حسابات حقوق الملكية في الشركة التابعة طالما انه تم جمع اصول والتزامات كلا الشركتين مع بعضها البعض لتجنب الازدواجية في الحساب لصافي الأصول .

هذا ويتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة اعتماد أحد المفهومين التاليين بشأن العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة والمحاسبة عن الوحدة الاقتصادية الناتجة عن التوحيد ، فضلاً عن الغرض الأساسي لإعداد تلك القوائم وكما يلي :

أ. مفهوم الشركة القابضة والذي يركز على مصالح حملة أسهم الشركة القابضة ، إذ يجب أن تعكس القوائم المالية الموحدة مصالح أولئك المساهمين في الشركة القابضة ذاتها ، وعليه تمثل قائمة الميزانية الموحدة وفقاً لهذا المفهوم ميزانية الشركة القابضة

بعد تعديلها بأصول والتزامات الشركة التابعة التي تقابل استثمارات الشركة القابضة في أسهم الشركة التابعة ( حسب نسبة الملكية ) , وبذلك يكون الغرض من إعداد القوائم المالية هو تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة لحملة الأسهم المسيطرين ( الأغلبية ) , مع عدّ حاملي أقلية الأسهم بمثابة دائنين للشركة القابضة بعد التوحيد ويتم الإفصاح عن مصالحهم في قائمة الميزانية الموحدة أما ضمن فقرة الألتزامات أو بفقرة مستقلة بين الألتزامات وحقوق الملكية .

ب. مفهوم الوحدة الاقتصادية والذي ينظر إلى الشركتين القابضة والتابعة على أنهما وحدة اقتصادية واحدة بغض النظر عن الناحية القانونية , ويركز هذا المفهوم على مصالح جميع الأطراف في الوحدة الاقتصادية ( مصالح حملة أسهم الشركة القابضة فضلا عن مصالح أصحاب الحقوق غير الخاضعة للسيطرة أو مصالح الأقلية ) , وعليه تمثل قائمة الميزانية الموحدة وفقا لهذا المفهوم ميزانية الشركة القابضة بعد تعديلها بأصول والتزامات الشركة التابعة بالكامل وبغض النظر عن نسبة الملكية , وبذلك يعد حاملي أقلية الأسهم من بين مساهمي الوحدة الاقتصادية ويتم الإفصاح عن حقوقهم ضمن فقرة حقوق الملكية في قائمة الميزانية الموحدة . وسوف يتم في هذا الفصل تبني مفهوم الوحدة الاقتصادية وبحسب متطلبات المعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن والتي تتطلب احتساب القيمة الضمنية *Implied Value* لصافي أصول الشركة التابعة ( حاصل قسمة كلفة شراء الأسهم على نسبة الملكية ) ومقارنتها مع القيمة الدفترية لصافي الأصول تمهيدا لاحتساب وتخصيص الفرق ان وجد ووفقا للمخطط التالي :



\*وينتج عن المقارنة بين القيمة الضمنية والقيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة ست حالات من التوحيد هي :

- القيمة الضمنية مساوية للقيمة الدفترية لصافي الأصول وبنسبة ملكية 100% .
- القيمة الضمنية مساوية للقيمة الدفترية لصافي الأصول وبنسبة ملكية أقل من 100% .
- القيمة الضمنية أكبر من القيمة الدفترية لصافي الأصول وبنسبة ملكية 100% .

- القيمة الضمنية أكبر من القيمة الدفترية لصافي الأصول وبنسبة ملكية أقل من 100%
- القيمة الضمنية أقل من القيمة الدفترية لصافي الأصول وبنسبة ملكية 100% .
- القيمة الضمنية أقل من القيمة الدفترية لصافي الأصول وبنسبة ملكية أقل من 100% .

مثال شامل : فيما يلي تفاصيل قائمة الميزانية لشركة الهدى المساهمة الخاصة وقائمة الميزانية لشركة النبا المساهمة الخاصة كما في 2012/1/1 : (المبالغ بالآف الدنانير)

شركة الهدى	شركة النبا	التفاصيل
100000	20000	النقدية
140000	50000	أصول متداولة أخرى
120000	40000	المباني والمعدات
40000	20000	الأراضي
400000	130000	مجموع الأصول
60000	50000	الالتزامات قصيرة الأجل
200000	50000	رأس المال ( قيمة أسمية دينار واحد )
40000	10000	علاوة إصدار الأسهم
100000	20000	الأرباح المحتجزة
400000	130000	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

وبافتراض الحالات التالية وبشكل مستقل :

1. في 2012/1/1 حصلت شركة الهدى على كامل أسهم شركة النبا مقابل مبلغ 80 مليون دينار نقدا .
2. في 2012/1/1 حصلت شركة الهدى على 90% من أسهم شركة النبا مقابل مبلغ 72 مليون دينار نقدا .

3. في 2012/1/1 حصلت شركة الهدى على كامل أسهم شركة النبا مقابل مبلغ 90 مليون دينار نقدا , علما أن الفرق بين القيمة الضمنية والقيمة الدفترية لصافي أصول شركة النبا يعزى إلى اختلاف القيمة العادلة للاراضي عن قيمتها الدفترية .

4. في 2012/1/1 حصلت شركة الهدى على 80% من أسهم شركة النبا مقابل مبلغ 84 مليون دينار نقدا , علما أن الفرق بين القيمة الضمنية والقيمة الدفترية لصافي أصول شركة النبا يعزى إلى اختلاف القيمة العادلة للمباني والمعدات عن قيمتها الدفترية بمبلغ 20 مليون دينار والباقي شهرة محل غير مثبتة في السجلات .

5. في 2012/1/1 حصلت شركة الهدى على كامل أسهم شركة النبا مقابل مبلغ 70 مليون دينار نقدا , علما أن الفرق بين القيمة العادلة للاراضي في سجلات شركة النبا تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ 10 مليون دينار .

6. في 2012/1/1 حصلت شركة الهدى على 75% من أسهم شركة النبا مقابل مبلغ 48 مليون دينار نقدا , علما أن القيمة العادلة لصافي أصول شركة النبا مساوية لقيمتها الدفترية .

المطلوب : لكل حالة من الحالات أعلاه

1. إثبات قيد الاستثمار في سجلات شركة الهدى .
2. احتساب وتخصيص الفرق بين القيمة الضمنية والقيمة الدفترية لصافي أصول شركة النبا .
3. إعداد ورقة العمل اللازمة لإعداد قائمة الميزانية كما في تاريخ الإكتساب .
4. إثبات قيد الإستبعاد المناسب .
5. إعداد قائمة الميزانية الموحدة كما في تاريخ الشراء .

الحل :

1. إثبات قيد الاستثمار في سجلات شركة الهدى :

التفاصيل	الحالة 3	الحالة 2	الحالة 1
د/الأستثمارات في الأسهم ( شركة النبا )	90000000	72000000	80000000
د/ النقدية	90000000	72000000	80000000

التفاصيل	الحالة 6	الحالة 5	الحالة 4
د/الأستثمارات في الأسهم ( شركة النبا )	48000000	70000000	84000000
د/ النقدية	48000000	70000000	84000000

2. احتساب وتخصيص الفرق بين القيمة الضمنية والقيمة الدفترية لصافي أصول شركة النبا :

التفاصيل	الحالة 3	الحالة 2	الحالة 1
كلفة شراء الأسهم	90000000	72000000	80000000
÷ نسبة الملكية	<u>100%</u>	<u>90%</u>	<u>100%</u>
القيمة الضمنية	90000000	80000000	80000000
القيمة الدفترية :			
رأس المال	50000000	50000000	50000000
علاوة إصدار الأسهم	10000000	10000000	10000000
الأرباح المحتجزة	<u>20000000</u>	<u>20000000</u>	<u>20000000</u>
	<u>(80000000)</u>	<u>(80000000)</u>	<u>(80000000)</u>
الفروقات	10000000	-0-	-0-
الزيادة في قيمة الأرض	<u>(10000000)</u>	-----	-----
	<u>-0-</u>	<u>-0-</u>	<u>-0-</u>
حقوق الأقلية		( 80000000 × 10% )	-----

التفاصيل	الحالة 6	الحالة 5	الحالة 4
كلفة شراء الأسهم	48000000	70000000	84000000
÷ نسبة الملكية	%75	%100	%80
القيمة الضمنية	64000000	70000000	105000000
القيمة الدفترية :			
رأس المال	50000000	50000000	50000000
علاوة إصدار الأسهم	10000000	10000000	10000000
الأرباح المحتجزة	20000000	20000000	20000000
	(80000000)	(80000000)	(80000000)
الفروقات	(16000000)	(10000000)	25000000
الزيادة في قيمة المباني والمعدات	-----	-----	(20000000)
الأنخفاض في قيمة الأرض	-----	10000000	-----
شهرة المحل ( السالبة )	16000000	-----	(5000000)
	-0-	-0-	-0-
حقوق الأقلية	(%25×64000000)	-----	(%20×105000000)

### 3. إعداد ورقة العمل اللازمة لإعداد قائمة الميزانية الموحدة

( الحالة الأولى ) :

المبالغ الموحدة	الإستبعادات		شركة النبا التابعة	شركة الهدى القابضة	التفاصيل
	الدائن	المدين			
40000000			20000000	20000000	النقدية
190000000			50000000	140000000	الأصول المتداولة الأخرى
-0-	80000000		-----	80000000	الاستثمارات في الأسهم
160000000			40000000	120000000	المباني والمعدات
60000000			20000000	40000000	الأراضي
450000000			13000000	400000000	مجموع الأصول
110000000			50000000	60000000	الالتزامات قصيرة الأجل
200000000		50000000	50000000	200000000	رأس المال
40000000		10000000	10000000	40000000	علاوة إصدار الأسهم
100000000		20000000	20000000	100000000	الأرباح المحتجزة
450000000	80000000	80000000	13000000	400000000	مجموع الألتزامات وحقوق الملكية

( الحالة الثانية ) :

المبالغ الموحدة	الإستبعادات		شركة النبا التابعة	شركة الهدى القابضة	التفاصيل
	الدائن	المدين			
48000000	72000000		20000000	28000000	النقدية
190000000			50000000	140000000	الأصول المتداولة الأخرى
-0-			-----	72000000	الأستثمارات في الأسهم
160000000			40000000	120000000	المباني والمعدات
60000000			20000000	40000000	الأراضي
458000000			13000000	400000000	مجموع الأصول
110000000	8000000	50000000	50000000	60000000	الالتزامات قصيرة الأجل
200000000			50000000	200000000	رأس المال
40000000			10000000	40000000	علاوة إصدار الأسهم
100000000			20000000	100000000	الأرباح المحتجزة
8000000			-----	-----	حقوق الأقلية
458000000	80000000	80000000	13000000	400000000	مجموع الألتزامات وحقوق الملكية

( الحالة الثالثة ) :

المبالغ الموحدة	الإستبعادات		شركة النبا التابعة	شركة الهدى القابضة	التفاصيل
	الدائن	المدين			
30000000	90000000		20000000	10000000	النقدية
190000000			50000000	140000000	الأصول المتداولة الأخرى
-0-			-----	90000000	الأستثمارات في الأسهم
160000000			40000000	120000000	المباني والمعدات
70000000			10000000	40000000	الأراضي
450000000			13000000	400000000	مجموع الأصول
110000000	90000000	50000000	50000000	60000000	الالتزامات قصيرة الأجل
200000000			50000000	200000000	رأس المال
40000000			10000000	40000000	علاوة إصدار الأسهم
100000000			20000000	100000000	الأرباح المحتجزة
450000000			90000000	90000000	13000000

( الحالة الرابعة ) :

المبالغ الموحدة	الإستبعادات		شركة النبا التابعة	شركة الهدى القابضة	التفاصيل
	الدائن	المدين			
36000000	84000000	20000000	20000000	16000000	النقدية
190000000			50000000	140000000	الأصول المتداولة الأخرى
-0-			-----	84000000	الأستثمارات في الأسهم
180000000			40000000	120000000	المباني والمعدات
60000000			20000000	40000000	الأراضي
5000000	5000000			شهرة المحل	
471000000			13000000	400000000	مجموع الأصول
110000000	21000000	50000000	50000000	60000000	الالتزامات قصيرة الأجل
200000000			50000000	200000000	رأس المال
40000000			10000000	40000000	علاوة إصدار الأسهم
100000000			20000000	100000000	الأرباح المحتجزة
21000000			-----	-----	حقوق الأقلية
471000000	105000000	105000000	13000000	400000000	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

( الحالة الخامسة ) :

المبالغ الموحدة	الإستبعادات		شركة النبا التابعة	شركة الهدى القابضة	التفاصيل
	الدائن	المدين			
50000000	70000000		20000000	30000000	النقدية
190000000			50000000	140000000	الأصول المتداولة الأخرى
-0-			-----	70000000	الأستثمارات في الأسهم
160000000			40000000	120000000	المباني والمعدات
50000000			10000000	20000000	الأراضي
450000000			13000000	400000000	مجموع الأصول
110000000	80000000	80000000	50000000	60000000	الالتزامات قصيرة الأجل
200000000			50000000	200000000	رأس المال
40000000			10000000	40000000	علاوة إصدار الأسهم
100000000			20000000	100000000	الأرباح المحتجزة
450000000			80000000	80000000	13000000

( الحالة السادسة ) :

المبالغ الموحدة	الإستبعادات		شركة النبا التابعة	شركة الهدى القابضة	التفاصيل
	الدائن	المدين			
72000000			20000000	52000000	النقدية
190000000			50000000	140000000	الأصول المتداولة الأخرى
-0-	48000000		-----	48000000	الاستثمارات في الأسهم
149333000	10667000		40000000	120000000	المباني والمعدات
54667000	5333000		20000000	40000000	الأراضي
466000000			13000000	400000000	مجموع الأصول
110000000			50000000	60000000	الالتزامات قصيرة الأجل
200000000		50000000	50000000	200000000	رأس المال
40000000		10000000	10000000	40000000	علاوة إصدار الأسهم
100000000		20000000	20000000	100000000	الأرباح المحتجزة
16000000	16000000		-----	-----	حقوق الأقلية
466000000	80000000	80000000	13000000	400000000	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

4. إثبات قيد الإستبعاد المناسب :

التفاصيل	الحالة 3	الحالة 2	الحالة 1
د/ رأس المال	50000000	50000000	50000000
د/ علاوة إصدار الأسهم	10000000	10000000	10000000
د/ الأرباح المحتجزة	20000000	20000000	20000000
د/ الأراضي	10000000		
د/ الاستثمارات في الأسهم	90000000	72000000	80000000
د/ حقوق الأقلية	-----	8000000	-----

التفاصيل	الحالة 6	الحالة 5	الحالة 4
د/ رأس المال	50000000	50000000	50000000
د/ علاوة إصدار الأسهم	10000000	10000000	10000000
د/ الأرباح المحتجزة	20000000	20000000	20000000
د/ المباني والمعدات	-----		
د/ شهرة محل			
د/ الاستثمارات في الأسهم	48000000	70000000	84000000
د/ المباني والمعدات	10667000	-----	-----
د/ الأراضي	5333000	10000000	-----
د/ حقوق الأقلية	16000000	-----	21000000

5. سوف يتم إعداد قائمة الميزانية الموحدة لأحدى الحالات الست التي تم تفصيلها في أعلاه وهي الحالة الثانية :

شركة النبا القابضة وشركة الهدى التابعة لها  
قائمة الميزانية الموحدة كما في 2012/12/31  
( المبالغ بالآف الدنانير )

<u>الأصول</u>	<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
48000 النقدية	110000 الالتزامات قصيرة الأجل
190000 أصول متداولة أخرى	200000 رأس المال
160000 المباني والمعدات	40000 علاوة إصدار الأسهم
60000 الأراضي	100000 الأرباح المحتجزة
	8000 حقوق الأقلية
<u>458000 مجموع الأصول</u>	<u>458000 مجموع الالتزامات وحقوق الملكية</u>

## الملاحظات على الحل :

1. تم إثبات قيد إكتساب الأسهم في سجلات الشركة القابضة في تاريخ الإكتساب بالكلفة التي تمثل المبلغ النقدي المدفوع لحملة أسهم الشركة التابعة أو القيمة العادلة للأسهم أو السندات التي تم إصدارها أو الأصول العينية التي تم التنازل عنها لحملة الأسهم مقابل حصول الشركة القابضة على نسبة 100% أو أقل من أسهم الشركة التابعة . وفي مثالنا أعلاه تمثلت كلفة الشراء بالمبالغ النقدية المدفوعة من شركة الهدى إلى حملة أسهم شركة النبأ , علما أن سجلات شركة النبأ سوف لن تتأثر بعملية الإكتساب إذ أن العملية تتم بين الشركة القابضة ومساهمي الشركة التابعة في سوق الأوراق المالية .

2. تم احتساب الفروقات بين القيمة الضمنية لصافي أصول الشركة التابعة وبين القيمة الدفترية لصافي الأصول ومن ثم تم تخصيص الفروقات على الأصول الملموسة والالتزامات , وعدّ الفرق إن وجد شهرة محل في حالة الزيادة أو شهرة محل سالبة في حالة النقصان والتي تم توزيع رصيدها على الأصول طويلة الأجل وبحسب القيمة العادلة لتلك الأصول كما في الحالة السادسة في المثال .

3. تم إعداد ورقة العمل اللازمة لإعداد قائمة الميزانية الموحدة في تاريخ الشراء والتي تتضمن عدد من الحقول أهمها حقل الإستبعادات الذي يعبر عن العمليات المتبادلة بين الشركتين القابضة والتابعة ومن بينها عملية إكتساب الأسهم التي يتم استبعادها من خلال الغاء حساب الاستثمارات من وجهة نظر الشركة القابضة مقابل حسابات حقوق الملكية من وجهة نظر الشركة التابعة , فضلا عن إثبات الفروقات بين القيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة وبين القيمة الدفترية لتلك الأصول .

4. تم إثبات قيود الإستبعاد المناسبة للحالات الستة الواردة في المثال باختلاف تفاصيل كل حالة وبشكل مستقل , والجدير بالذكر أن هناك أنواع أخرى من العمليات المتبادلة التي يمكن استبعاد أثرها مثل عمليات شراء وبيع البضاعة , إصدار أوراق الدفع من قبل إحدى الشركتين لصالح الشركة الأخرى وكذلك إصدار السندات وأية عمليات أخرى متبادلة , وفي هذه الحالة سيكون لدينا أكثر من قيد أستبعاد .

5. تم احتساب حقوق الأقلية من خلال حاصل ضرب القيمة الضمنية لصافي أصول الشركة التابعة في نسبة الأقلية ( 100% - نسبة الشركة القابضة في أسهم الشركة التابعة ) وتم الإفصاح عنها ضمن فقرة حقوق الملكية في قائمة الميزانية الموحدة كما في الحالة الثانية من المثال والتي تم توضيحها في الفقرة 5 من الحل , علما أنه بالأمكان إعداد الميزانية الموحدة لبقية الحالات وبنفس الطريقة وبالأعتماد على حقل المبالغ الموحدة في ورقة العمل التي تم إعدادها لجميع الحالات الواردة في المثال .

ومن الجدير بالذكر أن الشركة القابضة سوف تستمر بإعداد القوائم المالي الموحدة للسنوات التالية للشراء على أن يتم إعدادها بالكامل بمعنى أنها تشتمل على كل من كشف الدخل الموحد وكشف الأرباح المحتجزة الموحد وقائمة الميزانية الموحدة , فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الموحدة .

هذا ويستند إعداد تلك القوائم على الطريقة التي ستتبعها الشركة القابضة للمحاسبة عن إستثماراتها في أسهم الشركة التابعة , وهناك طريقتين في هذا الخصوص هما طريقة الكلفة *Cost Method* وطريقة الملكية *Equity Method* التي يتم إتباع أيا منهما إستنادا إلى مستوى التأثير الذي تمارسه الشركة القابضة على الشركة التابعة , حيث أن إستخدام طريقة الكلفة يدل على أن الشركة القابضة ليس لها تأثير معنوي على الشركة التابعة وبالتالي فإن قيمة إستثماراتها لا تتأثر إلا عند البيع أو الشراء أو توزيعات

التصفية , في حين يدل استخدام طريقة الملكية على أن للشركة القابضة تأثيرا معنويا في سياسات وقرارات الشركة التابعة في مختلف مجالات نشاطاتها وبالتالي فإن قيمة إستثماراتها تتأثر بما تحققه الشركة التابعة من صافي ربح أو صافي خسارة والذي يعزى تحققها إلى ممارسة التأثير المعنوي وأحيانا السيطرة من قبل الشركة القابضة على الشركة التابعة .

وبناء على ما جاء في أعلاه , يتم وفقا لتلك الطريقتين معالجة الإستثمارات في تاريخ إكتساب الأسهم وما بعد ذلك التاريخ كما موضح في الجدول التالي :

طريقة الملكية	طريقة الكلفة	التفاصيل
يتم إثبات نفس الإجراء السابق في طريقة الكلفة .	يتم توسط حساب الإستثمارات طويلة الأجل في أسهم الشركة التابعة بكلفة الحصول عليها .	في تاريخ إكتساب الأسهم :
يتم إثبات قيد محاسبي يكون فيه حساب الإستثمارات مدينا بنصيب الشركة القابضة من صافي ربح الشركة التابعة وبحسب نسبة الملكية في حين يتم الإعتراف في الجانب الدائن منه بتحقق دخل للشركة القابضة من إستثماراتها في أسهم الشركة القابضة, والعكس في حالة تحقيق صافي خسارة .	لا يتم إثبات أي قيد محاسبي في سجلات الشركة القابضة .	عند إصدار القوائم المالية للشركة التابعة والإعلان عن نتيجة النشاط (صافي ربح أو صافي خسارة) :
يتم إثبات قيد محاسبي يكون فيه حساب النقدية مدينا وحساب الإستثمارات دائنا بنصيب الشركة القابضة من التوزيعات .	يتم إثبات قيد محاسبي يكون فيه حساب النقدية مدينا وحساب إيرادات الإستثمار دائنا بنصيب الشركة القابضة من التوزيعات .	عند إعلان توزيعات أرباح نقدية من قبل الشركة التابعة :

ومما جاء في الجدول أعلاه يتم إعداد القوائم المالية الموحدة للشركتين القابضة والتابعة إستنادا إلى الطريقة المتبعة في معالجة حساب الإستثمارات والتي تؤثر فيما بعد على قيود الإستبعاد التي ستظهر في ورقة العمل اللازمة للتوحيد .

ويفضل المحاسبون إستخدام طريقة الكلفة في التطبيق العملي وعند إعداد القوائم المالية الموحدة بسبب بساطتها , في حين تعد طريقة الكلفة الطريقة الأكثر موضوعية من حيث نتائجها مقارنة بطريقة الكلفة لا سيما إذا كانت الشركة القابضة تمارس تأثيرا معنوياً على الشركة التابعة .